أخبار الخليج

العدد (17704) - السنة الحادية والخمسون - السبت غُرة ربيع الآخر 1448هـ - 12 سبتمبر 2026م

ذكرى هجمات 11 سبتمبر وأوضاع المسلمين في أمريكا

بقلم:

محمد المنشاوي ○

قبل ربع قرن، لم يتخيل أحدٌ من أبناء مسلمي أمريكا -المُقدر عددهم بما يقرب من 6 ملايين شخص (1.5% من إجمالي السكان)- أن يُعيد يوم 11 سبتمبر 2001 (حين دمر تنظيم القاعدة برجي التجارة العالمية في نيويورك وجزءا من مبني البنتاجون خارج واشنطن) تشكيل حياتهم السياسية والاجتماعية والأمنية عقودا قادمة. فبين ليلة وضحاها، تحول مسلمو أمريكا من أفراد عاديين يمارسون حياتهم كأي أمريكيين آخرين، إلى موضع شك واتهام جماعي لم يسبق له مثيل في التاريخ الأمريكي الحديث. واليوم، بعد خمسة وعشرين عاما، تبدو المفارقة صارخة؛ فالجالية نفسها التي وُضعت تحت المراقبة وشبكة من الشكوك، تقف الآن أمام أكبر فترة صعود سياسي في تاريخها، التي جسدتها مؤخرا انتصارات زهران ممداني وعبدالرحمن السيد.

عقب هجمات 11 سبتمبر، وجد المسلمون الأمريكيون أنفسهم في موقع الدفاع عن دينهم وهويتهم وولائهم. وتأسيس برامج مراقبة استهدفت المساجد والمنظمات الإسلامية، وسُنت قوانين مثل «قانون الوطنية» (Patriot Act)، وأصبح يُنظر إلى أماكن العبادة وتجمعات المسلمين بريبة أمنية. كما خضع عشرات الآلاف من الرجال المسلمين لتسجيل إجباري بموجب برامج المراقبة الفيدرالية.

في ظل هذا المناخ، أحجم كثير من الشباب المسلم الذي كان يتطلع إلى دخول حلبة العمل السياسي عن ذلك، خوفا من أن يُستخدم انتماؤهم الديني سلاحا ضدهم في أي معركة انتخابية. كما أصبح مجرد التبرع المالي لحملة سياسية بمثابة مخاطرة لم تكن موجودة من قبل، وآمن الكثيرون بأن أي مرشح يُوصف بأنه «قريب من دوائر إسلامية» سيخسر تأييد شريحة واسعة من الناخبين. ونتج عن ذلك أن جيلا كاملا من المسلمين الأمريكيين نشأ وهو يرى المشاركة السياسية خطرا وصداعا يجب تجنبه.

هذا الخوف لم يكن مجرد شعور فردي عابر، بل انعكس فعليا في ندرة المرشحين المسلمين، وفي غياب شبه تام لأصوات مسلمة مسموعة في أروقة الكونجرس أو المجالس المحلية في مختلف الولايات طوال العقد الأول بعد الهجمات، حتى بات وجود مسؤول منتخب يحمل اسما عربيا أو إسلاميا حدثا استثنائيا.

لكن دورة التاريخ لا تتوقف. وعلى مدى العقدين التاليين، عمل مسلمو أمريكا بصمت وبإصرار على إعادة بناء الثقة مع مجتمعهم الأمريكي الأوسع، لا عبر خطابات كبرى بقدر ما كان عبر تراكم طبيعي من الحضور والإسهام. وبرز دور أطباء مسلمين في مواجهة جائحة كورونا، وزادت أعداد المعلمات المرتديات الحجاب في الكثير من المدارس الحكومية والخاصة، وحارب الآلاف منهم ضمن القوات المسلحة الأمريكية حول العالم، ورفعت الأمريكية المسلمة «ابتهاج محمد» ميدالية في أولمبياد ريو عام 2016 وهي ترتدي الحجاب.

هذا الحضور، وغيره، تراكم ليفكك تدريجيا الصورة النمطية التي رسختها أحداث سبتمبر في الوعي الجمعي الأمريكي. ولعب الجيلان الثاني والثالث من المسلمين الأمريكيين -المولودين والمتعلمين بالكامل في الولايات المتحدة- دورا رئيسيا في هذا التحول، إذ نشأ هذا الجيل وهو يرى نفسه أمريكيا بامتياز لا يحتاج إلى إثبات ولائه لأحد، خلافا لجيل آبائه المهاجرين الذين حملوا عبء «الوافد الجديد» عقودا.

جاءت الحرب على قطاع غزة لتدشن بداية جديدة أعادت تشكيل خريطة المشاركة السياسية للمسلمين وحلفائهم بشكل جذري وسريع. ودفعت صور الدمار والقتل اليومية، وارتفاع أعداد الضحايا، شريحة واسعة من الشباب الأمريكي -مسلمين وغير مسلمين- إلى الشارع للاحتجاج، وإلى صناديق الاقتراع للتصويت. وتظهر استطلاعات الرأي تحولا لافتا في المزاج الأمريكي العام تجاه القضية الفلسطينية، إذ باتت نسبة متزايدة من الأمريكيين، وخصوصا من الشباب، أكثر تعاطفا مع معاناة الفلسطينيين مقارنة بالسنوات السابقة.

هذا الغضب الأخلاقي الجماعي، الذي تجاوز الحدود الدينية والعرقية، خلق تحالفا انتخابيا غير مسبوق بين الناخبين المسلمين والتقدميين من مختلف الخلفيات. وفي هذا السياق، برزت حالتان لافتتان اختصرتا مسيرة مسلمي أمريكا السياسية خلال ربع قرن:

فوز زهران ممداني بمنصب عمدة مدينة نيويورك، ليصبح أول مسلم يتولى هذا المنصب في تاريخ المدينة، ونجاح الدكتور عبدالرحمن السيد (عبدول) في حسم بطاقة الترشح للحزب الديمقراطي لمقعد مجلس الشيوخ عن ولاية ميشيجان، في مسار قد يجعله أول سيناتور مسلم أمريكي حال فوزه في الانتخابات العامة في 3 نوفمبر المقبل. وجدير بالذكر أن الرجلين لم يخفيا انتماءهما الديني أو مواقفهما من الحرب، بل جعلاهما جزءا رئيسيا من خطابهما السياسي العلني، في قطيعة واضحة مع جيل سابق من السياسيين المسلمين ممن فضلوا التزام الحذر الشديد وتجنب الحديث عن الهوية الدينية أو قضايا الشرق الأوسط خوفا من كلفة انتخابية محتملة.

لكن هذا الصعود لا يعني أن المعركة قد حُسمت بأي حال؛ فبالتوازي مع تصاعد الحضور السياسي للمسلمين، تسجل المنظمات الحقوقية أرقاما قياسية جديدة في حوادث الإسلاموفوبيا، إذ تجاوزت الشكاوى الموثقة في العام الماضي وحده نحو 8700 حالة، وهو الرقم الأعلى منذ بدء التوثيق قبل ثلاثة عقود. كما لم يتردد الرئيس دونالد ترامب ونائبه جيه دي فانس في توجيه اتهامات مباشرة للمرشحين المسلمين.

هذا النمط من الهجوم السياسي المباشر على الهوية الدينية يكشف أن المسلمين الأمريكيين، رغم كل ما أنجزوه، لا يزالون يُعاملون في أحيان كثيرة كجالية مطالبة بإثبات براءتها بشكل دائم ومتكرر، لا كمواطنين يمارسون حقا سياسيا طبيعيا مكفولا للجميع.

والسؤال الذي يواجه مسلمي أمريكا اليوم ليس ما إذا كانوا سيستمرون في مسيرتهم السياسية، فهذا أمر قد حُسم بالفعل، بل كيف يوازنون بين الاستفادة من الزخم الانتخابي الراهن من ناحية، وكيف يتعاملون من ناحية أخرى مع موجات الهجوم المرتقبة التي يبدو أنها لن تتوقف قريبا. فالتاريخ يُعلّم أن كل صعود سياسي لأقلية يقابله عادة رد فعل معاكس من قوى ترى في هذا الصعود تهديدا لمكانتها التقليدية قبل أن تصبح جزءا معترفا به من النسيج الأمريكي. والنجاح الحقيقي لن يُقاس فقط بعدد المقاعد التي يفوز بها المرشحون المسلمون في هذه الدورة الانتخابية أو تلك، بل بمدى قدرتهم على ترسيخ حضورهم كجزء أصيل لا يتجزأ من النسيج الأمريكي.

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية.

تحولات السكن في المجتمع البحريني

بقلم:

عبدالهادي الخلاقي ○

يشهد المجتمع البحريني في الآونة الأخيرة تحولاً بنيوياً وعميقاً في نمطه المعيشي والثقافي، طال المفهوم التقليدي للمسكن، فبعد عقود طويلة شكلت فيها الأسرة المركبة عماد المجتمع، حيث كان البيت الواحد يضم الأجداد والآباء والأبناء تحت سقف واحد، تبدلت هذه الصورة بشكل متسارع، ولم يعد للأسرة الممتدة وجود إلا في حالات نادرة جداً.

هذا التغير لم يأتِ من فراغ، بل جاء مدفوعاً برغبة الأجيال الحديثة من الأبناء في الاستقلالية التامة وتفضيل الخصوصية في مسكن منفصل لبناء أسرهم الصغيرة، ومع تسارع وتيرة الحياة المعاصرة أصبح الانتقال إلى مسكن مستقل هو الخيار الأول والبديهي للشباب المقبلين على الزواج، ما أدى تدريجياً إلى إخلاء بيوت العائلة الكبيرة من حيويتها المعهودة.

ومع مرور السنين وكبر سن رب الأسرة، وخروج جميع الأبناء إلى مساكنهم المستقلة، يجد الوالدان (كبار السن) أنفسهم في مواجهة واقع جديد؛ إذ يصبحون وحيدين في مسكن شاسع المساحة تحيط بهم جدران صامتة تلفها الوحدة، هذا المسكن الكبير الذي كان يوماً يضج بالحياة يتحول فجأة إلى عش فارغ وعبء حقيقي سواء من حيث الجهد البدني المطلوب لإدارته وصيانته أو الكلفة المالية الباهظة لترميم وتشغيل مرافقه، والأكثر من ذلك الوحشة التي تتركها الغرف الفارغة والمغلقة من دون استخدام.

ونتيجة لذلك ربما سنرى تحولاً جوهرياً في نمط السكن، وربما سيظهر مفهوم الشقة الذكية كخيار استراتيجي مستقبلي للأسرة البحرينية، حيث ان هذه المعطيات ربما ستدفع قطاعاً واسعاً من كبار السن والعوائل البحرينية نحو خيار استراتيجي وعملي جديد كبيع بيت العائلة الكبير والاكتفاء بشراء شقة صغيرة في منطقة حيوية وذات اطلالة تعزز الجانب النفسي وتلبي احتياجات الوالدين في هذه المرحلة العمرية المتقدمة.

ويتجه التفضيل هنا نحو الشقق الحديثة ذات الوفرة في الخدمات كالحراسة والصيانة والمصاعد والبيئة المحفزة أو الاطلالة السياحية والقريبة من المرافق الحيوية كالمساجد والمستشفيات والمجمعات التجارية لضمان سهولة الحركة والأمان.

إن تسييل قيمة البيت الكبير لا يوفر فقط مسكناً مريحاً وملائماً للمرحلة العمرية، بل يمنح الوالدين أيضاً وفرة مالية تضمن لهم العيش بطمأنينة ومرونة مالية في سنوات تقاعدهم، كما يمنحهم قدرة على مساعدة أبنائهم في تحقيق احلامهم باستقلالية سكن مناسب.

هذا التحول السلوكي لن يتوقف عند حدود العلاقات الاجتماعية، بل سيكون أحد أبرز الموجهات لرسم خارطة التنمية العقارية في مملكة البحرين خلال السنوات القادمة، وسيتعين على المطورين العقاريين وشركات الإسكان إعادة النظر في تصاميمهم ومشاريعهم، لتقديم منتجات سكنية عمودية ذكية أو مساكن حديثة بأحجام مصغرة تلائم احتياجات فئة المتقاعدين وكبار السن، وتوفر لهم بيئات مجتمعية آمنة وحيوية تقلل من شعورهم بالعزلة، وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية التي يعيد فيها المجتمع تعريف مفهوم بيت العمر ليصبح أكثر ملاءمة لواقع العصر ومتغيراته الاجتماعية.

○ باحث وكاتب صحفي.

خيام تحت أضواء باريس!

بقلم:

نبيلة رجب ○

باريس مدينة أعود إليها كلما استطعت، أقف أمام لوحاتها مأخوذة بإبداع رسّاميها، وأتأمل تماثيلها التي يعجز الوصف عن استيعاب جمالها. في آخر زيارة لي عدنا ذات ليلة من مطعم بعيد عن وسط المدينة، وكان سائق الأوبر تونسياً خفيف الظل، حدّثنا عن نفسه طول الطريق، ثم عرض علينا طريقاً أقصر يمرّ ببوليفار لا شابيل شمال باريس، حيث يمضي خط المترو معلّقاً فوق الشارع، وقال إن تحته مقراً للمهاجرين. وافقنا فوراً، وطلبتُ أنا أن أراهم.

اقتربت السيارة من الشارع فبدت مجموعات من الناس يجلسون في حلقات على الأرض، أغراضهم مكدّسة حولهم، وخيام متهالكة تمتد على طول الرصيف تحت الجسر. مرّت السيارة ببطء فرأيت أرجلاً نائمة تخرج من فتحات الخيام إلى الرصيف، وملابس مهترئة على أجساد بعضهم، وأثر اتساخ تراكم من أيام طويلة. المسافة بيننا وبين شقق الباريسيين المضاءة دقائق معدودة، ومع ذلك تغيّر الشارع كلّه كأن حدوداً غير مرئية رُسمت عند أول خيمة. شعرتُ بخوف مفاجئ، ورغبة ملحّة في الخروج من المنطقة بأسرع ما يمكن.

سألتُ نفسي بعد ذلك بأيام لماذا سبق الخوفُ التعاطفَ. لم يكن فيهم ما يُخيف، لا أذى ولا تهديد، صمتٌ وأغطية مصفوفة كأن الشارع صار بيتهم الوحيد. رفع أحدهم رأسه نحو السيارة فأدرتُ وجهي قبل أن تلتقي عيوننا، وشددتُ حقيبتي إلى صدري من دون أن أقصد. لم أفهم يومها ممّن كنتُ أحمي نفسي. وبقي معي طوال الطريق: ماذا لو كنتُ أنا من ينام في تلك الخيمة.

وأين حقوق الإنسان في هذا المكان تحديداً؟ مدينة تحمل اسم الحرية والمساواة، وأمامي إنسان بلا سقف يحميه من البرد. والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سبقتني إلى هذا الحكم، ففي 2 يوليو 2020 أدانت فرنسا في قضية «ن. هـ. وآخرون» لصالح ثلاثة من خمسة طالبي لجوء، تأخّر تسجيل طلباتهم أكثر من تسعين يوماً فحُرموا الإعانة وناموا في الشارع شهوراً، وقضت بأن ذلك معاملة مهينة تخالف المادة الثالثة من الاتفاقية الأوروبية، وألزمتها بتعويضهم. ويُحسب لفرنسا أنها تقبل أن تُحاكَم على تقصيرها، وقليل من الدول يقبل أن يقف هذا الموقف. صدر الحكم قبل ستّ سنوات، والخيام مازالت تحت الجسر.

فرنسا عندها نظام لجوء يسجّل الاسم ويسلّم صاحبه ورقة. وهو يمنع صاحب الورقة من العمل ستة أشهر كاملة، ولا ينال بعدها حقّ العمل بل حقّ أن يطلبه. ويصرف له في تلك الشهور ستة يوروات وثمانين سنتاً في اليوم يأكل بها ويتنقّل، فإن لم تجد له الدولة سريراً زادته سبعة، فبلغ أربعة عشر يورو، قرابة ستة دنانير.

هذه السبعة هي ما تُقدّره الدولة ثمناً للسقف الذي عجزت عن توفيره. ستة أشهر رقمٌ في ملف، وشتاءٌ كامل على رصيف. فمن وجد سريراً نجا من الشهور الستة، ومن لم يجد نامها في العراء والورقة نفسها في جيبه.

والباب الآخر يُغلق قبل أن يصل صاحبه إلى باريس. فالقاعدة الأوروبية تجعل أول بلد سجّل بصمة القادم مسؤولاً عن فحص طلبه، ورجلٌ وضع أصابعه على جهاز في ميناء إيطالي وهو منهك من البحر، وقّع من دون أن يدري على مكان نومه فيما بعد. وحين استُبدلت قاعدة دبلن في يونيو الماضي بلائحة أوروبية جديدة بقي المبدأ على حاله، وامتدّت مدّة مسؤولية بلد الدخول من اثني عشر شهراً إلى عشرين. باريس تحيله إلى إيطاليا، وإيطاليا لا تردّ، ويبقى هو في المنتصف، وفي المنتصف لا سقف.

باريس في أذهان كثيرين مدينة الأناقة وبرج إيفل، صورة رسمتها آلاف الأفلام والصور السياحية حتى صارت أقرب إلى حلم يزوره كل من يحب السفر. وتلك الصورة صادقة، فباريس فعلاً بهذا الجمال. غير أن على بعد دقائق من المناطق التي تُصوَّر فيها تلك اللقطات يمتد شارع لا يظهر في أي منها، والمدينة تختار أي وجه تُري العالم منه.

كان السائق نفسه غريباً عن بلده، جاء إلى باريس يبحث عن عمل يعيش منه، كما فعل كثيرون قبله وبعده. لكن غربته كانت تحمل سقفاً ودخلاً، وغربة من رأيتهم في ذلك الشارع بلا شيء من هذا كله. لو تغيّر ظرف واحد في حياته، عمل فاته أو أوراق رُفضت، لصار اسمه اليوم بين تلك الخيام، ولحمل غيره ذلك المقود. الخط الذي يفصل بين من يملك سقفاً ومن يفتقده خط رفيع يتحرك مع كل ظرف خارج عن الإرادة.

قيل لي إن أغلب من في ذلك الشارع فرّوا من السودان وإريتريا، ومعهم أفغان جاؤوا من أبعد من ذلك. والطريق إليها واحد تقريباً، صحراء تُقطع إلى ساحل شمالي، ثم قارب إلى الضفة الأخرى، ومن نجا منه أكمل بقية المسافة داخل أوروبا. وفي السودان وحده تقول المفوضية السامية للاجئين إن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 اقتلعت قرابة ثلاثة عشر مليون إنسان من بيوتهم، بعضهم نزح داخل حدود بلده، وبعضهم عبر الحدود بما استطاع أن يهرب به. هؤلاء جاؤوا لأن البقاء في بلادهم صار مستحيلاً، ومن وصل منهم إلى ذلك الرصيف قطع كل هذا ليصل إلى خيمة.

لا أعرف ماذا حدث لهؤلاء الناس بعد أن غادرت السيارة ذلك الشارع، ولا أظن أنني سأعرف يوماً. عادت السيارة إلى شوارع باريس المعتادة، وعاد الحديث العابر مع السائق، وكأن شيئاً لم يحدث. أنا التي طلبتُ أن أرى، وأنا التي تمنّت بعد دقيقتين أن تمضي السيارة بأسرع ما يمكن. بقيت صورة الأرجل الممتدة خارج الخيام معي أياماً، وبقي معها أنني نظرتُ إليها من خلف زجاج مغلق.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com

اتركوا غزة الثكلى تدفن موتاها!

بقلم:

محمد التاج ○

في كل حرب لا بد أن تأتي لحظة تصمت فيها المدافع، وتحمل العائلات موتاها إلى المقابر.

أما في غزة، فلم تأتِ تلك اللحظة بشكل كامل بعد.

فبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات على الحرب، لا تزال آلاف العائلات الفلسطينية تنتظر؛ لا لتعرف ما إذا كان أحباؤها قد نجوا، بل لتظفر بفرصة انتشال ما تبقى منهم من تحت أنقاض المنازل المنهارة والشوارع المدفونة.

تعرف عائلات كثيرة بدقة شبه تامة أماكن وجود أقاربها: تحت مبنىً بعينه، أو أسفل سُلَّم منهار، أو خلف طبقات من الخرسانة أثقل من أن تُزاح يدوياً. وفي أنحاء قطاع غزة كافة، لم تعد الأنقاض مجرد شاهد على الدمار، بل أصبحت في كثير من المواقع قبوراً أيضاً.

وبناء عليه، فإن السؤال الإنساني الملحّ لا يقتصر على عدد القتلى، بل يتعداه إلى معرفة عدد من لا يزالون بانتظار انتشالهم والتعرف على هوياتهم ودفنهم.

في الرابع من أغسطس 2026، شُيّعت في غزة جنازة جماعية لـ112 فرداً من عائلتي «الحساينة» و«أبو شريعة» الممتدتين؛ إذ انتُشلت رفاتهم من منازل دُمِّرت في حي الصبرة بمدينة غزة خلال شهر نوفمبر 2023، بعد أن ظلت عائلاتهم تنتظر دفنهم ما يقرب من ثلاث سنوات.

لقد كانت تلك الجنازة بمثابة تحذير بشأن ما يفعله الزمن بالموتى، وبمن بقوا على قيد الحياة.

فكلما طالت المدة التي تقبع فيها الرفات تحت المباني المنهارة ازدادت صعوبة التعرف على الهوية؛ إذ تتسارع عمليات التحلل، وتنفصل العظام، وتتغير أماكن المقتنيات الشخصية، وتتلف الأدلة الجنائية، فضلاً عن أن القدرات الجنائية في غزة تظل محدودة للغاية.

بالنسبة إلى العائلات، لا تُعد عملية تحديد الهوية مجرد تفصيل تقني؛ بل هي الفارق بين اعتبار الشخص مفقوداً ووجود قبر معلوم له. إنها تتيح لهم إقامة مراسم الدفن، وزيارة مكان الرقاد الأخير، وبدء رحلة الحداد وهم على يقين من الأمر، بدلاً من العيش في دوامة من الشك والظنون.

أما بالنسبة إلى الأقارب، فإن الانتظار بحد ذاته شكلٌ من أشكال المعاناة؛ إذ تعود بعض العائلات مراراً وتكراراً إلى الأنقاض ذاتها، مشيرةً بأصابعها إلى المواقع التي كانت يوماً ما تضم غرفة نوم أو مطبخاً أو سلماً. إنهم لا ينشدون اليقين بشأن النجاة، بل يطلبون ذلك اليقين البسيط المتمثل في وجود قبر؛ فإلى أن يتم انتشال الجثمان تظل عملية الحداد معلقةً في حيز يجمع بين الذكريات والركام.

ثمة عواقب قانونية أيضاً؛ ففي غياب عمليات انتشال الجثث وتحديد الهوية بشكل رسمي قد تواجه العائلات حالة طويلة الأمد من عدم اليقين فيما يتعلق بتسجيل الوفيات، والميراث، والوصاية، وغيرها من المسائل المدنية؛ إذ قد يكون الشخص قد فارق الحياة فعلياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، بينما تظل وضعيته القانونية والورقية معلقة من دون حسم.

وعلاوة على ذلك، فإن التحدي المادي هائل؛ فقد قدّر تقييم للأضرار والاحتياجات أجرته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أن الحرب خلّفت أكثر من 68 مليون طن متري من الركام في قطاع غزة، وهي أنقاض تكون بعض أجزائها ملوثة بمخلفات الحرب غير المنفجرة، ومادة الأسبستوس، وغيرها من المواد الخطرة.

لذا، فإن انتشال جثث الموتى ليس مجرد مسألة إرسال أشخاص إلى الأنقاض ومعهم مجارف؛ فالأمر يتطلب حفارات ورافعات ووقوداً ومعدات حماية وفرقاً للطب الشرعي وقدرات على تحديد الهوية عبر فحص الحمض النووي، فضلاً عن تأمين وصول آمن للفرق الإنسانية وتوفير الحماية لعمال الدفاع المدني وفرق الإنقاذ.

إن الآليات الثقيلة ليست ترفاً، بل هي الفارق بين بقاء الجثة مدفونة تحت كتل الخرسانة وتمكّن العائلة أخيراً من دفن موتاها.

في يوليو 2026، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي مبادرة بقيمة 15 مليون يورو لدعم عمليات إزالة الأنقاض الطارئة وتعزيز قدرة غزة على انتشال رفات الضحايا والتعرف على هوياتهم بما يحفظ كرامتهم. ورغم أهمية هذه المبادرة، فإن الاحتياجات الفعلية تفوق بكثير نطاق أي مشروع منفرد.

ولهذا السبب، يجب أن تتعامل عمليات إزالة الأنقاض مع انتشال رفات الضحايا كأولوية إنسانية جوهرية، وليس كمجرد إجراء ثانوي يتبع عملية إعادة الإعمار؛ إذ ينبغي تحديد مواقع الدفن المحتملة والتعامل معها بعناية فائقة، مع تطبيق إجراءات دقيقة لتوثيق الرفات، والحفاظ على الأدلة، وإبلاغ العائلات؛ فإعادة إعمار غزة لا يمكن أن تعني البناء فوق رفات المفقودين.

إن ما هو مطلوب الآن ليس أمراً معقداً ولا مستحيلاً.

تحتاج الفرق الإنسانية إلى وصول آمن من دون عوائق إلى مواقع انتشال الضحايا؛ إذ يجب السماح بدخول الحفارات والرافعات والوقود وقطع الغيار والمعدات المتخصصة من دون تأخير. كما يتعين تعزيز القدرات في مجال الطب الشرعي، بما في ذلك تحديد الهوية عبر فحص الحمض النووي (DNA) وضمان الحفظ السليم للرفات، فضلاً عن ضرورة توفير الحماية لفرق الدفاع المدني والإنقاذ والطب الشرعي والفرق الإنسانية.

إن هذه المطالب ليست مطالب سياسية مبالغاً فيها، بل هي الحد الأدنى من متطلبات الكرامة الإنسانية.

سيستمر الناس في الاختلاف حول السياسة ومستقبل هذا الصراع، ولكن لا ينبغي أن يكون هناك أي خلاف حول مبدأ واحد: للموتى الحق في أن يُنتشلوا ويُدفنوا بكرامة، وللعائلات الحق في معرفة أماكن رفات أحبائهم.

لا ينبغي للجرافة أن تتحول إلى ورقة مساومة دبلوماسية، ولا ينبغي لتشغيل رافعة أن يتطلب اختراقاً سياسياً، كما لا ينبغي للوصول إلى جثمان طفل أن يتحول إلى معركة أخرى.

لا تُقاس الحضارة بما تبنيه للأحياء فحسب، بل بما تصونه من كرامة للأموات.

افتحوا المعابر والممرات الإنسانية، واسمحوا بدخول الآليات الثقيلة ومعدات الطب الشرعي، ووفروا الحماية لفرق انتشال الجثامين، وامنحوا العائلات فرصة لدفن أحبائها.

لأنه حتى بعد أن تخطف الحربُ الحياةَ، لا ينبغي السماح لها بأن تسلب المرءَ اسمَه وقبرَه ووداعَه الأخير.

فالكرامة الإنسانية لا تنتهي بالموت.

لذا اتركوا غزةَ تدفنُ موتاها.

○ كاتب فلسطيني.